نص ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل

ولاية رئيس الجمهورية تنتهي بتنصيب الرئيس المنتخب وفقاً للدستور الجديد

صنعاء / سبأ:

تضمنت وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإنجاحه التي جرى التصويت عليها وإقرارها بالإجماع في الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الحوار التي عقدت أم برئاسة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.. تضمنت المبادئ والمهام التنفيذية اللازمة للتهيئة للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد وكذا إجراء الانتخابات فضلا عن المؤسسات التي ستقوم على تنفيذ مهام الفترة القادمة.

وفيما يلي نص الضمانات التي تنشرها صحيفة 14أكتوبر:

ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإنجاحه.

استكمال تنفيذ النقاط الـ (31) والاستفتاء على الدستور الجديد خلال سنة فقط

توسيع مجلس الشورى وإشراك كافة المكونات والفعاليات المشاركة في الحوار

توسيع لجنة التوفيق وتعمل كهيئة وطنية للإشراف على تنفيذ مخرجات الحوار وصياغة الدستور

المقدمة

إن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و 2051 اقتضت تنفيذ حزمة من المهام والاستحقاقات لضمان إحداث عملية التغيير التي نشدها وتوافق عليها اليمنيون. وفي مقدمة ذلك حل القضية الجنوبية حلا عادلا يضمن أمن واستقرار ووحدة اليمن .

وعليه فإن الوثيقة التالية تعكس وعي والتزام المكونات السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بضرورة استكمال المهام التي احتوتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتي بدأت بتوقيع المبادرة الخليجية وتنتهي بالانتخابات العامة.

إن استكمال مهام واستحقاقات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية يشكل الضمانة الأولى لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتحويله إلى واقع يلمسه اليمنيون. كما تحوي هذه الوثيقة بدرجة رئيسية ضمانات محددة توافق عليها المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار.

المبادئ

بناء على رؤى مكونات مؤتمر الحوار الوطني السياسية والاجتماعية بشأن الضمانات فقد تم التوافق على مجموعة المبادئ التالية:

1. الشراكة الوطنية الواسعة: على مبدأ "شركاء في وضع الأسس ، شركاء في التنفيذ".
2. التوافق: تأسست عملية الانتقال السياسي على أساس التوافق ويستمر التوافق حتى إجراء الانتخابات.
3. الحكم الرشيد: من أهم شروط هذه المرحلة هو مبدأ إرساء نظام الحكم الرشيد كإطار حاكم للمؤسسات والهيئات الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني .
4. التقييم الدائم: المراجعة والتقييم المستمر لإنجاز مهام المرحلة لضمان تحقيقها بالشكل المطلوب.
5. إحداث تغيير حقيقي: تنعكس آثاره في العملية السياسية وعلى حياة المواطنين بشكل واقعي وملموس.
6. المواطن هو محور العملية السياسية وتلبية طموحاته هو غايتها: رفع مستوى ثقة المواطن بالعملية الانتقالية وتشجيعه لضمان مشاركته في العملية السياسية خاصة في الجنوب .
7. التزام الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بالعمل الجاد لتنفيذ مخرجات المؤتمر في سياساتها وأنشطتها وفعالياتها المختلفة.
8. تلتزم المؤسسات الإعلامية الرسمية والأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بتبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بناء و إيجابي وداعم للعملية السياسية بشكل عام ولمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بشكل خاص.
9. اعتماد الضمانات الواردة في تقارير فرق العمل ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .
10. أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية في اليمن و تلبية الاحتياجات التنموية لضمان استقرار الوضع واستكمال الترتيبات للإعداد للاستفتاء على الدستور ومن ثم الانتخابات.

المهام التنفيذية اللازمة للتهيئة للاستفتاء والانتخابات

يتم تنفيذ المهام التالية وفق جدول زمني محدد خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

المحطة الأولى: الاستفتاء على الدستور

أ. حزمة المهام الإجرائية

- تشكيل لجنة صياغة الدستور.
- انجاز السجل الانتخابي .
- صياغة الدستور.
- الإشراف على صياغة الدستور وإقرار مسودة الدستور.
- التحضير للاستفتاء على الدستور من قبل اللجنة العليا للانتخابات الحالية.
- الاستفتاء على الدستور.

ب. حزمة المهام الخاصة بالتهيئة الشعبية:

- استكمال تنفيذ النقاط الـ20 والـ11 .
- تكثيف حملات التوعية:
- يُكلف أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل بتنفيذ برنامج توعية مجتمعية ميدانية حول مخرجات مؤتمر الحوار كونهم الحامل الرئيس لهذه المخرجات ولديهم الفهم العميق والإيمان بها وذلك خلال فترة إعداد الدستور.
- يتم تنفيذ حملات إعلامية توعوية بالمخرجات من قبل وسائل الإعلام والمنظمات والمؤسسات والهيئات.
- إصدار تعليمات قانونية وإدارية محددة إلى النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون والأمن للتصرف وفقاً للقانون والمعايير الدولية، وإطلاق سراح الذين احتجزوا بصفة غير قانونية.
- العمل على إنهاء جميع النزاعات المسلحة.
- استكمال عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من المليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية.
- اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتشاور مع سائر الجهات المعنية الأخرى، لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني، وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها، وضمان حرية التنقل للجميع في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين وغير ذلك من التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة .
- استكمال إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات.
- استكمال إجراءات إعادة هيكلة الجيش والأمن.
- اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلاً)إصدار قانون العدالة الانتقالية(وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني .
- استكمال تشكيل اللجنة الخاصة بالتحقيق بانتهاكات 2011م.
- إطلاق سراح معتقلي شباب ثورة التغيير والحراك الجنوبي السلمي والذين اعتقلوا خارج إطار القانون .
- تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية حيث ما تدعو الحاجة إليها .

المحطة الثانية: تأسيس الدولة وإجراء الانتخابات:

المهام التشريعية والإجرائية المطلوب تنفيذها:

- إصدار قانون السلطة القضائية وتشكيل المحكمة الدستورية.
- إصدار التشريعات اللازمة والتهيئة لانتقال البلاد من الدولة البسيطة إلي الدولة الاتحادية وفقاً للدستور الجديد ومنها:
- قانون الأقاليم.
- تشريعات الأقاليم.
- قوانين الإدارة المحلية في الأقاليم.
- قوانين تقسيم الأقاليم إلى وحدات محلية.
- قانون الخدمة المدنية لتنظيم عمل الدولة.
- التهيئة للأقاليم (تصميم المؤسسات والإجراءات اللازمة في الأقاليم).
- إصدار قانون الانتخابات الجديد بحسب شكل الدولة الجديدة.
- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.
- الإعداد للانتخابات.
- إجراء الانتخابات.

تحدد المدة الزمنية لفترة قيام سلطات الدولة الإقليمية والاتحادية وإجراء الانتخابات العامة وفقاً لأحكام الدستور المستفتى عليه.

- البدء في إصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والضامنة للإصلاح ويجب الشروع بالجهات التالية ذات الأولوية :

الخدمة المدنية، وزارة المالية والبنك المركزي، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الإعلام، النيابة العامة، مكتب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، الإدارة المحلية، أي تشريعات أخرى تتعلق بمكافحة الفساد و بالحقوق والحريات مثل قانون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وقانون مكافحة الفساد، والقانون المالي والذمة المالية، وقانون حماية الدولة(تعطى هذه التشريعات الأولوية).

- العمل على ضمان أداء المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.
- البدء في إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- أية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلحة في اليمن.
- اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة.

المؤسسات التي ستقوم على تنفيذ مهام الفترة

المؤسسات التنفيذية والتشريعية الحاكمة للمرحلة الانتقالية:

- مؤسسة الرئاسة
- الحكومة
- المؤسسات التشريعية

تم التوافق على التالي:

أولا: مؤسسة الرئاسة

رئيس الجمهورية اليمنية المنتخب يستمد شرعيته من قبل الشعب اليمني الذي ذهب إلى صناديق الاقتراع بإقبال كبير لانتخابه رئيساً لليمن الجديد.

وبناء على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية فإن ولاية الرئيس تنتهي بتنصيب الرئيس المنتخب وفقاً للدستور الجديد.

ثانيا: الحكومة

يقوم رئيس الجمهورية بممارسة صلاحياته الدستورية للتغيير في الحكومة بما يضمن تحقيق الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية ، وكذلك الأجهزة التنفيذية الأخرى على المستوى المركزي والمحافظات لضمان الشراكة الوطنية والكفاءة.

ثالثاً:

1. توسيع مجلس الشورى بما يضمن تمثيل جميع المكونات والفعاليات السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني بنفس نسب التمثيل في مؤتمر الحوار بما فيها الشباب والمرأة والمجتمع المدني. مع ضمان تمثيل الجنوب بنسبة 50 %.
2. توسيع لجنة التوفيق وتعمل كهيئة وطنية تمثل فيها جميع المكونات والفعاليات السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، بنفس نسب التمثيل وحسب المعايير المتفق عليها في مؤتمر الحوار الوطني على أن لا يقل عن مقعدين لأي مكون أو فعالية ، وضمان نسب 50 % للجنوب ، ومالا يقل عن 30 % للمرأة و20 % للشباب ويراعى في اختيار الممثلين أن لا يكونوا منشغلين في مناصب وزارية أو برلمانية أو في مجلس الشورى حتى لا تعيق التزاماتهم الأخرى أعمال الهيئة الوطنية ، وتكون مهامها الآتي :
1. الإشراف والمتابعة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل .
2. المتابعة والإشراف على لجنة صياغة الدستور ، والتأكد من وثيقة الدستور والموافقة عليها قبل رفعها لرئيس الجمهورية لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة للاستفتاء .

في اجتماع استثنائي للجنة الأمنية العليا

تشكيل لجنة للتحقيق في اغتيال شرف الدين واستهداف نجل الآنسي

صنعاء /سبأ:

وقفت اللجنة الأمنية العليا في اجتماعها الاستثنائي امس أمام الحادث الإجرامي الذي وقع صباح امس وراح ضحيته الشهيد الدكتور أحمد شرف الدين عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل .. حيث قامت عناصر آثمة بإطلاق النار على الشهيد وهو مار بسيارته في شارع القاهرة بأمانة العاصمة متوجهاً لحضور الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

كما وقفت اللجنة الأمنية العليا أمام حادثة استهداف نجل مستشار رئيس الجمهورية . نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل عبد الوهاب الآنسي في شارع الدائري الغربي بأمانة العاصمة.

وتنفيذاً لتوجيهات الأخ رئيس الجمهورية فقد أقرت اللجنة الأمنية العليا تشكيل لجنة برئاسة الوكيل المساعد للأمن الجنائي بوزارة الداخلية اللواء الدكتور محمد منصور الغدراء للتحقيق في الحادثين والرفع بالنتائج .

واللجنة الأمنية العليا إذ تعبر عن استنكارها الشديد لهاتين الحادثتين اللتين يهدف منفذوهما ومن يقف وراءهم إلى محاولة إرباك الأوضاع الأمنية في البلاد والسعي للتأثير على مجريات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وهو في مرحلته الأخيرة .. فإن اللجنة تؤكد أنها ستبذل كافة الجهود لكشف ملابسات هاتين الحادثتين والقبض على العناصر الإجرامية المتورطة فيهما وإحالتها إلى القضاء لتنال الجزاء الرادع والعادل.

واذ تتقدم اللجنة الأمنية العليا بتعازيها لأسرة الشهيد الدكتور أحمد شرف الدين وتتمنى الشفاء العاجل لنجل مستشار رئيس الجمهورية . نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل عبد الوهاب الآنسي ، فإنها تهيب بالجميع استشعار المسؤولية وخطورة المرحلة التي تمر بها البلاد وتدعو كافة الاخوة المواطنين للتعاون مع الأجهزة الأمنية في الإبلاغ عن أية معلومات قد تساعد في كشف ملابسات الحادثتين، أو أي اعمال تستهدف أمن واستقرار الوطن والمواطنين ومكتسبات وإنجازات المرحلة التي ستضع اليمن على أعتاب دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية.

وتؤكد اللجنة الأمنية العليا بأن كافة أجهزة المؤسسة العسكرية والأمنية لن تألو جهداً في توفير المناخات الملائمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل و الوقوف صفاً واحداً مع مختلف فئات الشعب للحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن.

في ندوة فكرية بتعز

هدف المرحلة الانتقالية تقديم رؤى لمعالجة مشاكل اليمن

تعز / نعائم الشرعبي:

أكد المشاركون في الندوة الفكرية التي نظمتها أمس منظمة صدى للتنمية والتأهيل بتعز أن المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلادنا حالياً ليست معنية بتنفيذ معالجات بقدر اهتمامها بتقديم حلول للمشاكل التي عانت منها وتعانيها اليمن.

كما أشار المشاركون في الندوة الثانية التي تنظمها منظمة صدى ضمن سلسلة ندوات توعوية وفكرية للتعريف بمخرجات فريقي (العدالة الانتقالية والحقوق والحريات) في مؤتمر الحوار الوطني إلى الموجهات الدستورية والمبادئ العامة التي أكدت عليها المخرجات المتعلقة بالعدالة الانتقالية كإصلاح مؤسسات الدولة وجبر الضرر، وتعويض المتضررين، بالإضافة إلى تخليد الضحايا في الذاكرة الوطنية، بالإضافة إلى تناول الحقوق الأساسية التي نصت عليها موجهات ومبادئ فريق الحقوق والحريات والتي منها الحقوق الطبيعية، بالإضافة إلى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وفي الندوة التي استضافتها قاعة المعهد التقني في الحصب استعرض عضو نيابة غرب تعز القاضي عبدالفتاح القميري مخرجات الفريقين ودعا الحاضرين من الشباب إلى التحلي بسلوكيات الثورة الشبابية التي ساهمت في وضع أولى لبنات التغيير.

من جانبه أكد ميسر الندوة المحامي نادر العريقي أهمية أن يتكتل الشباب الذي اشعل ثورة 2011 في منظمات ومؤسسات مجتمع مدني لكي يستطيع فرض توجهاته وآراءه، ويسعى لتشكيل ما أطلق عليه (لوبي) للضغط على صناع القرار والأحزاب والقوى السياسية لتحقيق أهداف الثورة الشبابية بأسرع وقت، مشيراً إلى أن الواقع السياسي اليوم في اليمن ليس معنياً بتنفيذ حلول للمشاكل المستعصية التي عانت وتعاني منها بلادنا، ولكن المرحلة الانتقالية الحالية تسعى لإعداد تصورات ورؤى عملية لتنفيذ المعالجات وحل القضايا المصيرية التي تهدد مستقبل ووحدة وأمن اليمن.

وكان رئيس منظمة صدى للتنمية والتأهيل سامي الذيب قدم مقدمة حول طبيعة الندوات الفكرية والتوعوية بمخرجات فريقي (العدالة الانتقالية والحقوق الحريات) في أربع مديريات هي (صالة، القاهرة، المظفر والتعزية) وذلك ضمن مشروع دور رجال القضاء في نشر التوعية بمخرجات الفريقين والذي تقيمه المنظمة بالتعاون مع مؤتمر الحوار الوطني وبرعاية محافظ محافظة تعز.

ولفت إلى أن المشروع استهل بدورة تدريبية استهدفت القضاة والشباب، بالإضافة إلى حملة ميدانية في المؤسسات التعليمية بتعز (مدارس وجامعات) والأسواق والأماكن العامة للتوعية بالمخرجات.